نماذج ونظريات تقييم المشروعات

نشأة نظرية التقييم:

- تقييم المشروعات بدأ في شكل ممارسات ثم وصفت النظريات لتفسير الممارسات العملية.
- يمثل التقييم نشاطاً رسمياً يمارس في كثير من مؤسساتنا، وأوجه حياتنا، ويرجع تاريخه إلى سنوات بعيدة من تاريخ البشرية، فمن أقدم ما ورد إلينا من ممارسات التقييم، اختبار مدى فاعلية عصير الزيزفون lime-juice على منع انتشار مرض الاسقربوط بين البحارة البريطانيين والذي أجرته البحرية البريطانية في القرن 18.

- على كل حال لم يتم الاعتراف بعملية التقييم ضمن مجالات الدراسات الأكاديمية إلا منذ الستينات من القرن العشرين.
- ومنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بحقل تقييم المشروعات سواء من الناحية النظرية أو العملية ويرى البعض أن الإهتمام بدأ بممارسات التقييم العملية أولا، ثم اشتقاق النظريات التي توصل للحقائق بعد ذلك.
- ومنذ ذلك الحين ظهر الخلاف الأيديولوجي وعدم التوافق حول المفاهيم والتعريفات، والمصطلحات وقواعد العمل والقيم والأخلاقيات التي تحكم عملية التقييم في الواقع.
- وقد رصد بعض الباحثين عام 2004 نحو 60 نموذجاً مختلفاً لتقييم المشروعات ما بين عامي 1960-1990.

- وارتبط ذلك باختلاف الممارسات والأنشطة محل التقييم والأهداف حيث لم تكن هناك نظريات حاكمة لتلك المفاهيم والأساليب.
- لذلك كان من المهم اشتقاق ووضع نظريات تحدد أسس وقواعد العمل.
- وترجع أهمية وجود إطار نظري أي إطار يحدد قواعد العمل إلا أن النظرية تصنع الفروض والأسس التي تبنى عليها الممارسات العملية ومن ثم تحدد نموذج معين للعمل.
- وإذا تعددت النظريات أو القواعد والفروض تتعدد نماذج وأدلة العمل، لكن يظل هناك أسس وقواعد ترتكز عليها هذه النماذج مهما تباينت.
- وإجمالاً يمكن القول أن النظريات المتعددة تقوم على أسس وقواعد ومفاهيم مختلفة، ويترتب على كل نظرية نموذج معين للممارسة العملية يقوم على اشتراطات ومفاهيم مختلفة للتقييم والتي تقود بطبيعة الحال إلى ممارسات مختلفة.

تقسيمات طرق ونماذج التقييم:

- حاول كثير من الباحثين تفسير التنوع الكبير والتباين في طرق ونماذج ونظريات التقييم، ومن ثم محاولة تصنيف هذه الأنواع وتقسيمها إلى أنواع، إلا أن العملية لم تكن سهلة.

- وفيما يلي نعرض لأسس ومعايير تقسيم الأنواع المختلفة لتقييم المشروعات:

1. الأسس الفلسفية/الأيديولوجية.

- ومعنى ذلك أن مناهج التقييم يمكن أن تختلف فيما بينها على أساس الفلسفة أو الأسس والقناعات التي تبنى عليها، أي أن النظريات المختلفة للتقييم تبنى على أسس مختلفة حول طرق التقييم ومجاله،
- وبالتالي فإن النموذج المطبق أو الممارسات العملية التي ستبنى على هذه النظريات لابد وأن تختل بالتبعية،
- وسوف تتباين من تقييم موضوعي إلى تقييم شخصي أو نوعي.

التقييم الموضوعي

- التقييم الموضوعي يقابل التحليل والقياس الموضوعي المدرك بالحواس كما في البحث العلمي الموضوعي،
- ويرتكز على تجميع البيانات وأساليب التحليل التي توصلنا إلى نتائج مبررة يمكن اختبارها والتأكد منها لو تم مراجعتها، وإقامة الدليل عليها وتبريرها علميا .
- لذلك فالتقييم هنا خارجي مبنى على حقائق وأسس فنية وعلى ممارسات عملية. فالشركة التي تحقق نسب ربح متدنية عما هو سائد في الصناعة التي تنتمي إليها، يمكن التأكد من نتائج أعمالها من سجلات الشركة، ومن سجلات الشركات المناظرة وما هو سائد من حقائق حول نسب الربحية التي يجب أن تحققها الشركات العاملة في مجال معين.

التقييم الشخصي

- أما التقييم الشخصي أو الأحكام الشخصية، فيبنى على التجربة الشخصية أكثر منه على الأساليب العلمية، بمعنى أن معرفة وعلم المقيم (أو فريق التقييم) هو مجرد إدراكات ناتجة عن الفهم والاعتقاد أكثر منها عن العلم.
- ومعنى ذلك أن الثقة في عمليات التقييم القائمة على المنهج الشخصي أو الأحكام الشخصية تعتمد على خلفية المقيم أو فريق التقييم وعلى خبراتهم وممارساتهم ودقة ادراكاتهم والأحكام التي يصدرونها .
- ولذلك فإن التقييم الموضوعي يعد خارجي بطبيعته أي يمكن اختياره والتأكد منه، بينما التقييم الشخصي يعد داخلي وليس بالإمكان اختباره من قبل أشخاص آخرين.

2. أنواع التقييم وفقاً لقيمة المشروعات ومنافعها:

- لا تقتصر الاختلافات بين نماذج التقييم على مجرد الأسس الفلسفية أو الأيديولوجية التي تقوم عليها، فكما رأينا فإن التقييم يمكن أن يعتمد على حقائق مجرد يمكن الرجوع إليها واختيارها وهو ما يطلق عليه تقييم موضوعي، أما إذا قام التقييم على الإدراكات الشخصية فيعرف بالتقييم الشخصي.
- وهناك تباينات وأسس أخرى يمكن أن يقوم عليها التقييم منها تعريف القيم والقيمة، بمعنى أنه يمكن التمييز بين المناهج النظرية المختلفة اعتمادا على كيفية تعريف هذه القيم ومن ثم إصدار الأحكام وليس بناء على الاختلاف في الفلسفات.
- وهنا يمكن التمييز بين نوعين من التقييم

- الأول يحاول أن يقيم الأثر النهائي للمشروع على المجتمع ككل، بمقارنة النتائج المتحققة مع بعض المعايير القياسية لتحديد قيمة المشروع، ويصلح هذا الأسلوب لتقييم المشروعات الحكومية والعامة كالمدارس والمشاريع الصحية وغيرها .
- أما النوع الثاني الذي يستند على القيمة النهائية للمشروع، فيهتم بما حققته بعض الفئات أو بعض أصحاب المصالح من مكاسب، أي يهتم بقياس أثر البرنامج على كل فئة. والمشروع الأكثر تفضيلاً هو الذي يعظم المكاسب التي تحصل عليها كل الفئات.

3. الاختلاف في الممارسات:

- تقوم التقسيمات السابقة على أسس نظرية، سواء كانت الفلسفات التي تستند إليها أو القيمة المترتبة على المشروع نفسه. فهناك:
- أولاً تباين في وجهات النظر بين المقيمين حول دور عملية التقييم وما إذا كانت تقتصر على مجرد توفير المعلومات حول الأداء والنتائج، ثم يترك الأمر بعد ذلك لمتخذي القرارات لإصدار الأحكام النهائية، أم أن على فريق التقييم أن يقوم بإعداد تقرير نهائي يتضمن أحكاما حول الأداء والنتائج، وإلا فإن التقييم لا يكتمل
- ثانيا، تتباين وجهات النظر حول دور فريق التقييم ومكانهم في عملية التقييم، ومن ثم التأثير على الطريقة التي يجرى بها التقييم والنتيجة التي يتم التوصل إليها. فالمقيمون الذين لديهم سلطات ومسئوليات عمل، غير المقيمون الذين بلا صلاحيات.

- ومن هنا يوجد تقييم يوفر نصائح أو نقد صريح، وتقييم يترتب عليه مما سبق، ففي الحالة الأولى يجرى التقييم بطريقة آلية وودية، بينما يتفحص فريق العمل في الحالة الثانية دور الفاحص والقاضي أو الحكم.
- ثالثا، لم تعد عملية التقييم اختيارية، أو يقوم بِها بعض الأفراد ممن لديهم إلمام بأسس التقييم أو خبرات متراكمة، خصوصا بعد أن أصبح التقييم عملية مهنية وتم الاعتراف بها كمجال عمل متخصص.
- وبالتالي أصبحت هناك مراكز ومنظمات متخصصة في إجراء عملية التقييم على أسس مهنية وعلمية.

4. تقسيم النظم:

يوجد تقسيم أخر يجمع بين الأسس النظرية والعملية لأنواع تقييم المشروعات فيما يلي:

- التقسيم وفقاً للأهداف.
- التقسيم الإداري.
- التقسيم بناء على المستفيدين.
- التقسيم بناء على الخبرة.
- التقسيم بناء على المشاركة.
- التقسيم بناء على التعلم.

مناهج التقييم حسب الأهداف (مناهج تقييم الأهداف):

- تقوم هذه المناهج على فكرة أن أهداف المشروع يجب أن تكون محددة منذ البداية، ومن ثم فإن التقييم يجب أن ينصب على ما إذا كانت هذه الأهداف قد تحققت أم لا، وإذا لم تحقق فلماذا ؟
- وتتشابه هذه المناهج ما منهج أخر يسمى منهج النظم، والاثنان عادة ما يستخدما في تقييم المشروعات الحكومية والتي تهتم بتبرير المبالغ التي تم صرفها وضرورة قياس الإنجاز الذي تحقق.
- ويعاب على هذه المناهج تجاهلها لمخرجات المشروع، خاصة إذا لم تكن مدرجة ضمن الأهداف الأساسية، كما أنها لا تتعامل مع قيمة وأهمية الأهداف ذاتها .

مناهج التقييم على أساس إداري:

- تستهدف هذه المناهج مساعدة متخذي القرارات من الإداريين. وتقوم على أساس أن توفيرٍ معلوماتٍ التقييم مسألة هامة في اتخاذ القرارات، وبالتالي فإن فريق التقييم يوفر دعما أساسيا لمتخذي القرار عندما يركز على احتياجات المديرين وصانعي القرار وغيرهم من المساهمين في الإدارة.
- وتركز هذه المناهج على اتخاذ القرارات بخصوص المدخلات، والعمليات والمخرجات التي تقوم عليها نظرية المنطق ونظرية التحكم الآلي Logic cybernetic theory ويجب عند إجراء التقييم على أساس إداري، أن تحدد مستويات اتخاذ القرار، ومتخذي القرارات، والذين سوف يستخدمون نتائج التقييم، وكيفية ذلك.
- ومن هنا فإن هذه المناهج تلقى قبولاً واسعا من المديرين، والمجالس العليا، إلا أن أهم ما يؤخذ عليها هو تجاهلها لاهتمامات الأطراف الأخرى كالعملاء.

مناهج التقييم على أساس المستهلكين:

- تعكس هذه المناهج اهتمام المستهلكين أو المستخدمين النهائيين عموماً للسلع والخدمات التي توفرها الشركة أو المشروع. لذلك فعادة تجرى هذه المناهج على أساس تجميعي (كلي) Summative وليس على أساس العمليات وينصب التقييم على المنتج.
- وتستخدم المناهج التي تهتم بالمستهلك أو المستخدم النهائي على مؤشرات قياسية وهناك مؤسسات وهيئات كثيرة توفر هذه المؤشرات وتقوم بتنفيذ التقييم ومنح الشهادات مثل المعايير القياسية للمنتجات.
- وتمثل أهم المآخذ في أنها تهتم بالنتائج ولا تساعد في تطوير العمليات بشكل مباشر أو التنبؤ بالآثار المستقبلية.

مناهج قائمة على الخبرة:

- تقوم هذه المناهج على الخبرة والنقد وتعتمد على الأحكام الشخصية المهنية وخبرة العمل لفريق التقييم. وتعد من أقدم مناهج التقييم المعروفة ولا تزال تمارس حتى الآن رغم ما يواجهها من قيود.
- وتؤدي عملية التقييم المعتمدة على الخبرة، إما بشكل رسمي أو غير رسمي سواء قام بها شخص واحد أو فريق عمل من الخبراء. ويتمتع فريق العمل ببعض المزايا حيث يمكن تفادي عملية التحيز، رغم أن ذلك لا يحدث في العادة، حيث يتم الاعتماد على خبرة وحكمة المقيم دون الاعتماد على أدوات خارجية أو مؤشرات.

- وتعتمد كثير من المؤسسات الحكومية على هذه المناهج، مثل نظام التفتيش المدرسي، وهيئات منح التراخيص، وهيئات المراجعين، ونظام المحكمين في البحوث العلمية التي تنتشر في الدوريات العلمية.
- وفي منح الشهادات الجامعية، وإجازات الماجستير والدكتوراه، يتم الاعتماد على خبرة أعضاء هيئات التدريس، فقد يتم تعيين محكم خارجي لضمان الحيدة.
- وتمثل أهم العيوب في الاعتماد الكبير على الخبرات الشخصية، وعدم توفر معايير قياسية سواء ضمنية أو منشورة في كثير من الحالات. كذلك فإن الثقة في نتائج التقييم واعتمادها تعتمد على الثقة في المحكم.

مناهج التقييم على أساس التعلم:

- وتستهدف هذه المناهج أن توفر أداة من أدوات التعلم المؤسسي أو الجماعي من خلال تصحيح الأخطاء في العمليات أو تصحيح السلوك والتعلم الاجتماعي، ومن ثم أصبح التقييم يساهمِ في خلق المعرفة داخل المؤسسة. ورغم عدم انتشاره الواسع إلا أن كثيراً من المؤسسات الاجتماعية بدأت في تطبيقه كالمؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني الأهلية.
- وتتمثل أهم المآخذ في أنها لا تجرى أي مسح شامل للمنظمات، بقدر ما تعتمد على التفاعل الشخصي بين المقيم وفريق المشروع، وفهم المقيم للاحتياجات التعليمية أو المعرفية للمنظمة.

مناهج التقييم القائمة على المشاركة:

- يختلف هذا المنهج عن كل المناهج السابقة، في أنه يأخذ في الاعتبار احتياجات قد تأخذ اهتمامات ومصالح الأطراف ذات العلاقة بالمشروع في الاعتبار إلا أن أهم ما يميز هذا المنهج أنها تعد نقطة بداية، وليس نقطة نهاية كما في المناهج الأخرى.
- وتتمثل الأطراف ذات العلاقة ليس فقط المستفيدون المباشرون من المشروع ولكن جميع الأطراف بل والمستفيدون المحتملون. ففي مشروع تعليمي للسيدات فإن الأطراف ذات العلاقة تضم المتعلمون أنفسهم، والعاملون بالمشروع والفريق الإداري، والمؤسسون، بل وكذلك المجتمع ككل، وأسر المتعلمات.
- ولا يعتمد هذا الأسلوب على نماذج جاهزة أو خطة رسمية معدة مسبقاً وإنما يعتمد على البيانات الموجودة، والتي يتم تجميعها بطرق مختلفة، وباستخدام أساليب متنوعة ومن مصادر متنوعة.